





ARDD

النهضة العربية للديمقراطية والتنمية  
Arab Renaissance for Democracy & Development

**قضايا المناصرة للمرأة**

**موجز سياسة**

**العدد 6**

---

**التمكين الاقتصادي والتخفيف  
من مخاطر العنف الأسري**

نيسان/أبريل 2022

## تقدير

تعمل منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض) على إجراء سلسلة من الأبحاث ضمن إطار مشروع «تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء في المناصرة القائمة على الأدلة ضمن الأجندة الوطنية للمرأة والأمن والسلام»، والذي يتم تنفيذه بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبتمويل سخّي من حكومات كندا وقبرص وفنلندا والنرويج وإسبانيا والمملكة المتحدة. وتتوجه النهضة العربية (أرض) بالشكر لشركائها من منظمات المجتمع المدني والأفراد الذين قدموا دعمهم لإعداد هذه الدراسة التي أجراها فريق الأبحاث في مركز النهضة الفكري للدراسات.

## جدول المحتويات

4	الغرض من البحث الإجرائي
4	الخلفية والمنهجية
5	الحاجة إلى بناء فهم مجتمعي للعنف الأسري
6	تركيز المجتمع المحلي على التمكين الاقتصادي والتوظيف
6	التوظيف لا يعني التمكين وقد يستمر الزوج في السيطرة على دخل زوجته
7	التوصيات
7	ضمان نهج تشاركي لتحديد الخدمات المقدمة للناجيات والتي ينبغي مراجعتها بانتظام
7	بناء التمكين الاقتصادي بهدف التخفيف من العنف الأسري، مع مراعاة المنظور المحلي وتلبية الحاجة إلى رفع الوعي بالعنف الأسري

## الغرض من البحث الإجرائي

يتناول هذا الموجز الاستجابة المحلية للعنف الأسري من خلال بناء القدرات المحلية في مجال البحث، مع التركيز على التخفيف من مخاطر العنف الأسري. ويُقدم الموجز توصيات للسياسات بالاسترشاد برؤى مختلف الجهات الفاعلة من المجتمع المحلي حول تصوراتها تجاه العنف الأسري. وبُغية اكتساب نظرة معمقة حول التصورات ووجهات النظر المجتمعية، تعاونت منظمة النهضة للديمقراطية والتنمية «أرض» مع 11 منظمة مجتمع مدني من التحالف الوطني الأردني للمنظمات غير الحكومية «جوناف» وقدمت لها دورات تدريبية متنوعة من أجل إعدادها لإطلاق هذا البحث وتكوين فهم مشترك حول العنف الجندري وكيفية التصدي له.

## الخلفية والمنهجية

تفاقم العنف الأسري في الأردن خلال جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، إذ أفادت المنظمات المتخصصة في تقديم الخدمات للناجيات من حالات العنف الجندري عن زيادة في انتشارها ومحدودية الوصول إلى الخدمات نظراً للقيود المفروضة على الحركة والتدابير التي فرضتها الجائحة، ما أدى إلى الحاجة إلى تطوير قدرات محلية من حيث الاستجابة للعنف الأسري. اعتمد البحث نهجاً تصاعدياً يبدأ من القاعدة إلى القمة لفهم وجهات نظر المجتمعات المحلية حول العنف الجندري وتحديد التصورات الرئيسية فيما يتعلق بالوصول إلى الخدمات. وبُغية اكتساب نظرة أعمق عن تصورات المجتمع ووجهات نظره، تعاونت منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض) مع عدة منظمات مجتمع مدني من التحالف الوطني الأردني للمنظمات غير الحكومية (جوناف)، والذي تأسس في عام 2016 بمبادرة من النهضة العربية (أرض) وبالتعاون مع منظمات مجتمع مدني ومنظمات مجتمعية وخبراء وناشطين في مجال الإعلام من مختلف مناطق المملكة، علماً بأن التحالف الوطني (جوناف) يعمل على تنسيق جهود التنمية والاستجابة الإنسانية الوطنية في الأردن وقيادتها.

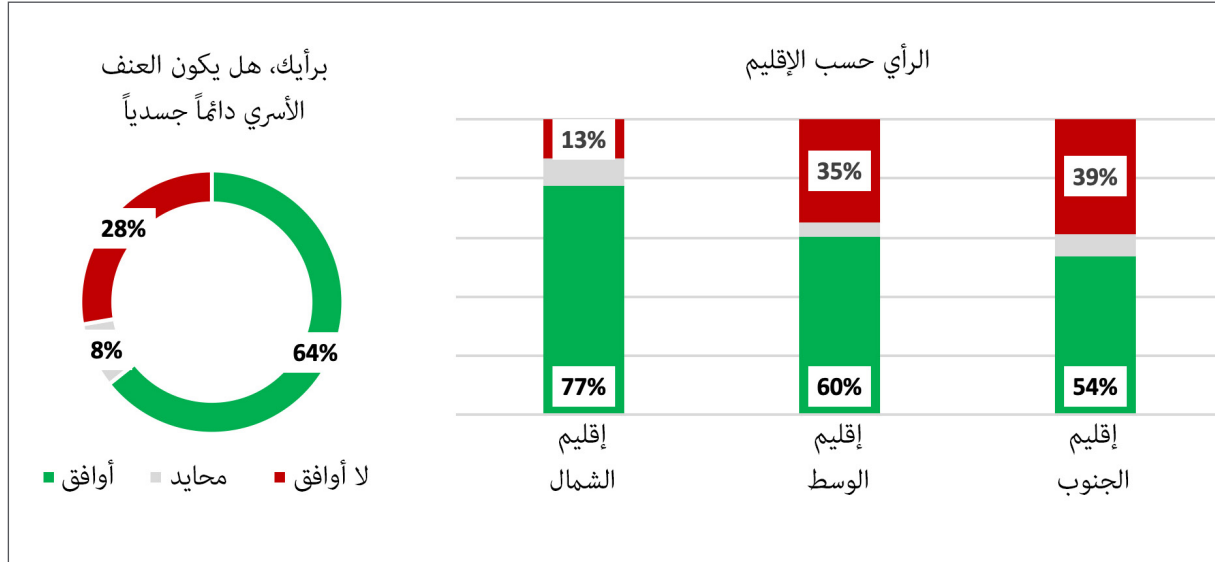
يعتمد البحث منهجية شمولية تتضمن مراجعة مكتبية ساعدت في تطوير أدوات جمع البيانات النوعية والكمية، كما عُقدت العديد من النقاشات والاختبارات داخلياً ومع منظمات المجتمع المدني المشاركة لوضع اللمسات الأخيرة على تصميم مثل هذه الأدوات. عملت النهضة العربية (أرض) مع منظمات مجتمع مدني أعضاء في التحالف الوطني (جوناف) من العاملة مع النساء مباشرة؛ مما أتاح التعمق في منظور المجتمع المحلي وتصورات. ويجدر بالذكر أن التحالف الوطني (جوناف) ينادي بتعزيز محلية العمل الإنساني، ما يعني التعمق في منظور المجتمع المحلي تالياً. وقد عُقدت جلسات تدريبية بمشاركة 11 منظمة مجتمع مدني من التحالف الوطني (جوناف) سعياً إلى إطلاق هذا البحث وتكوين فهم مشترك حول العنف الجندري وكيفية التصدي له؛ علماً بأن هذه المنظمات أجرت 350 دراسة استقصائية، وثلاثين من نقاشات مجموعات التركيز، و45 مقابلة مع مقدمي معلومات رئيسيين. وقد غطت العينة أقاليم الأردن من شمال وجنوب ووسط.

ألقت الدراسة الضوء على نقص الوعي فيما يتعلق بقضية العنف الأسري داخل المجتمعات المحلية، إذ يقتصر مفهوم العنف الأسري على شكله الجسدي. وغالباً ما يؤدي نقص الوعي هذا إلى جهل الأفراد أو إنكارهم عند مواجهة العنف الأسري، إذ يؤدي ذلك إلى تبريرهم الأشكال الأخرى من العنف الأسري على أنها أقل حدة، ما يشير إلى الحاجة إلى رفع الوعي بالأشكال المختلفة من العنف الأسري. كما تناولت الدراسة المنظور المحلي تجاه الاحتياجات المختلفة للناجيات من العنف الأسري مع التركيز على إعادة التأهيل والتمكين المقدم لهن. ركزت المشاركات أيضاً على أهمية الوصول إلى فهم أفضل حول احتياجات الناجيات من العنف الأسري وسُبل التصدي له.

## الحاجة إلى بناء فهم مجتمعي للعنف الأسري

يُعتبر العنف الأسري من القضايا البارزة في الأردن كما يمكن لأي شخص أن يقع ضحية هذا العنف بغض النظر عن السن، أو العرق، أو الجنس، أو التوجه الجنسي، أو المعتقد أو الطبقة الاجتماعية. وقد وجدت الدراسة أن غالبية المشاركات (87%) قد أشرن إلى كون العنف الأسري قضية بارزة في الأردن، واتفقت نسبة مماثلة (90%) مع عبارة أن كل شخص يمكن أن يتعرض للعنف الأسري بغض النظر عن خلفيته التي ينحدر منها. تتمثل الأسباب الرئيسية للعنف الأسري في العادات الشخصية والتقاليد وتدني الوضع الاقتصادي للأسرة. وقد نسبت فُرابة ثلثي المشاركات العنف الأسري إلى التقاليد ووضعت نسبة مماثلة تدني الوضع الاقتصادي للأسرة على قائمة العوامل الرئيسية المسببة للعنف.

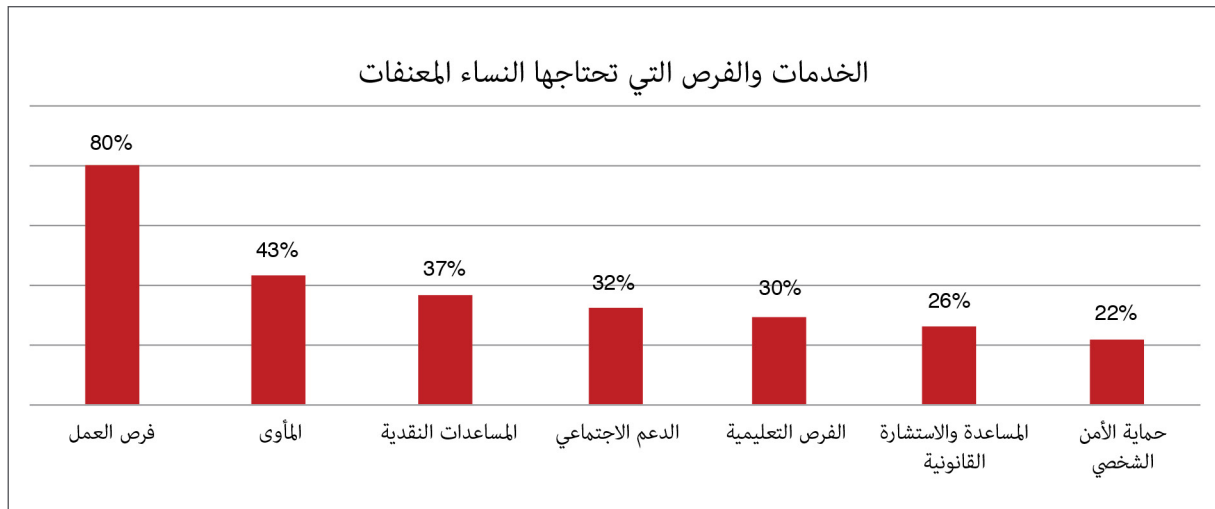
وفقاً للمجلس الوطني لشؤون الأسرة لعام 2016، يمكن للعنف الأسري أن يكون أذى جسدياً و/أو نفسياً. ومع ذلك، يبدو أن هناك قلة وعي بما يُمثل عنفاً أسرياً، إذ تعتقد 64% من المشاركات أن العنف الأسري يتجلى دائماً في الأذى الجسدي (على سبيل المثال، الدفع أو اللكم أو الصفع أو الضرب)، وهو ما يشير إلى عدم إدراك النساء في الأردن واقع اعتبار الأذى النفسي عنفاً أسرياً. أظهرت مجتمعات إقليم الشمال مستويات أعلى من الوعي بالتصرفات التي تُمثل عنفاً أسرياً، في حين أظهرت المقيمات في مناطق الجنوب مستويات أقل من الوعي حيال هذا العنف. خلال نقاش جرى مع منظمات المجتمع المدني المشاركة في الدراسة، تبين أن هذه النتائج تعكس تركيز المجتمعات على العنف البدني أو الجسدي باعتباره أكثر شكل مباشر وملحوس من أشكال العنف.



سؤال: برأيك، هل يكون العنف الأسري دائماً بدنياً مثل الدفع أو اللكم أو الصفع أو الضرب؟

## تركيز المجتمع المحلي على التمكين الاقتصادي والتوظيف

شعر الأفراد أن توفير التمكين الاقتصادي، بعد إغلاق ملف الشكوى، سيكون فرصة رئيسية لدعم الناجيات من العنف الجندي. وأيدت غالبية المشاركات توفير فرص العمل (80%) والمساعدات النقدية (37%). كما أيدت المشاركات توفير الأمن والحماية، حيث طالبت حوالي نصف المشاركات (43%) بتوفير دور الإيواء في حين طالبت شريحة أصغر منهن (26%) بتقديم المساعدة والمشورة القانونيين، وحماية الأمن الشخصي (22%). أيدت ثلث المشاركات بناء المهارات الشخصية عن طريق توفير الفرص التعليمية (30%) وتقديم الدعم الاجتماعي (32%). وتجدر الإشارة إلى أن المشاركات ركّزن بشكل رئيسي على تمكين الناجيات من العنف ومساعدتهن في إعادة بناء حياتهن.



سؤال: بعد إغلاق ملف الشكوى، ما هي الخدمات والفرص التي تحتاجها المرأة بشكل رسمي للتصدي للعنف الذي تعرضت له؟

## التوظيف لا يعني التمكين وقد يستمر الزوج في السيطرة على دخل زوجته

لفهم استجابة المشاركات لحالات مختلفة من العنف الأسري، شملت الدراسة الاستقصائية قسماً عرض مواقف يُحتمل للمرأة أن تتعرض لها. ومن ثم، طُلب إلى المشاركات اختيار أكثر ثلاث إجابات محتملة لديهن. عُرض على النساء السيناريو التالي: «أرغمك زوجك على تسليمه راتبك الشهري بالكامل لسداد ديونه على مدى فترة طويلة من الزمن، ولم يقبل أن تحتفظي بجزء منه».

واستجابة لهذا السيناريو، تبين استعداد فئة لا بأس بها من المشاركات للتنازل عن رواتبهن لأزواجهن دون اتخاذ أي إجراء (26%)، وذلك تجنباً لتصعيد الأمور أو بهدف تلافي الخلافات. ومن جهة أخرى، اختارت ثلاث أرباع المشاركات (200-75.71%) رفض طلب الزوج واللجوء إلى مساعدة عائلتهن أو عائلات أزواجهن في هذا الشأن، فيما أشارت نسبة لا بأس بها (18%) إلى أنهن سيقدمن شكوى إلى إدارة حماية الأسرة في حال حدوث مثل هذا السيناريو.

## التوصيات

ضمان نهج تشاركي لتحديد الخدمات المقدمة للناجيات والتي ينبغي مراجعتها بانتظام

أشار المستجيبون إلى أهمية وصول إدارة حماية الأسرة ومنظمات المجتمع المدني التي تساعد الناجيات من العنف الأسري إلى فهم أفضل لاحتياجات الناجيات. شملت الاحتياجات الرئيسية التي تم تحديدها، استناداً إلى وجهات نظر السكان المحليين، تقديم دعم نفسي أفضل من خلال تعزيز قدرة إدارة حماية الأسرة وغيرها من مقدمي الخدمات عبر تدريب الموظفين و/أو تكليف أخصائيين نفسيين بتقديم الخدمات. كما تكررت الإشارة إلى التمكين الاقتصادي عبر توفير فرص العمل والمساعدات النقدية. علاوة على ذلك، أكدت عدة مجتمعات على أهمية مساعدة الناجيات من العنف الأسري بتقديم المشورة والدعم القانونيين لاسيما في قضايا الطلاق أو التنازل عن الحضانة.

بناء التمكين الاقتصادي بهدف التخفيف من العنف الأسري، مع مراعاة المنظور المحلي وتلبية الحاجة إلى رفع الوعي بالعنف الأسري

تكررت الإشارة إلى التمكين الاقتصادي عبر توفير فرص العمل والمساعدات النقدية؛ إذ يُنظر إليه على أنه خدمة ضرورية لبناء قدرات الناجيات من العنف الأسري وقد يكون وسيلة للتصدي لهيكل علاقة القوة غير المتكافئة داخل الأسر الأمر الذي يحدّ من عملية صنع القرار بالنسبة للمرأة. من الواجب بناء التمكين الاقتصادي مع التركيز على تمكين المرأة لمنع الأزواج وأفراد العائلة الذكور من التحكم بدخلها المادي.

كما تبيّن من الردود أن الأفراد لا يعترفون دائماً بجميع أشكال العنف، إذ يُرى أن ما يستدعي الاستجابة والخدمات هو إيقاع العنف الجسدي فقط. بل ذُكر أيضاً أن بعض النساء قد «يُبالغن في رد فعلهن» ويعرّضن تماسك الأسرة للخطر من خلال تقديم الشكاوى. كما أُشير إلى أن الخوف من الطلاق ووصمة العار المرتبطة به يحدّان من خيارات الناجيات من العنف الأسري. لذا، من الضروري الاستمرار في رفع الوعي بالعنف الأسري وأنواعه وآثاره وأسبابه الجذرية، وتحقيق العدالة الجنديرية كذلك عبر تحسين الاستجابة لاحتياجات الناجيات من العنف الأسري، لاسيما وأن التصورات المجتمعية والأسرية تستمر في بثّ الآراء المتحفظة التي تحدّ من فرص الناجيات من الفرار من دائرة العنف المفرغة هذه.



